

مساهمة
الاتحاد العام للشغالين
بالمغرب
في نقاشات اللجنة
الخاصة بالنموذج
التنموي

"العدالة الاجتماعية والعمل اللائق أساس التنمية المستدامة"

الرباط، السبت 4 يناير 2020

كلمة لأبد منها

تندرج مساهمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذا الورش التنموي الوطني الهام، تفعيلا لقناعاته الوطنية الراسخة، التي عبر عنها في مجموعة من المحطات التاريخية الحاسمة فمن تاريخ المغرب الحديث، إذ اعتبر الاتحاد دائما أن كل بناء مجتمعي وطني جمعي يجب أن تتضافر خلاله جميع الجهود من أجل تحويل كل التحديات إلى فرص، فرص تجاوز مختلف العثرات التي قد تحول دون تحقيق الآمال والأهداف المرجوة.

فكل الفرص التي يمكن أن يصنع منها مغرب الغد، مغرب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يجب أن تنبثق من رحم مختلف القوى الوطنية الحية، والتي حملت وتحمل على عاتقها، مهمة تحقيق انتظارات مختلف مكونات الشعب المغربي، مستلهمين العبر ومحدددين الأعطاب بكل روح للمسؤولية ودون أدنى مركب للنقص، بكل جرأة وعقلانية، مشخصين واقع الحال بإيجابياته وسلبياته، واضعين نصب أعينهم المصالح العليا للوطن.

إن هذه اللحظة التاريخية، هي وقفة للتقييم، تقييم الماضي وتحدياته، وأسئلة الحاضر وانتظاراتها، وفرصة لتثمين كل الجهودات والمنجزات التي تم بلوغها على المستوى الوطني في مختلف حقب الزمن السياسي المغربي، كما أنها فرصة لصياغة الأجوبة العملية لمختلف الأسئلة العالقة كأسئلة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

فالالاتحاد العام لم يكن يوما نقابة "تصادمية" ولا منصة لتصريف الحسابات الضيقة ولا آلية للإجهاز على الدينامية الاقتصادية، بل كان دائما نقابة تحمل هموم هذا الوطن وتتعاطى معها بكل مسؤولية وطنية باعتبارها وسيط

ديمقراطي قادر على التأثير بشكل إيجابي في صناعة القرار لما يخدم المصالح الاجتماعية والاقتصادية للشغيلة المغربية وعموم المواطنين.

أولا - السياق العام:

نرى في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن بلورة نموذج تنموي جديد لبلادنا هو لحظة مفصلية حاسمة في مسار المغرب الحديث باعتباره شرطا تاريخيا أساسيا لتثبيت تعاقد مجتمعي جديد في جميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مشروع قادر على مواكبة دينامية التحولات المجتمعية الكبرى وعلى تقديم أجوبة ملموسة على التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، في إطار استحضار ثوابت المملكة وقيم وهوية ومقومات الأمة المغربية.

وبالرغم من التقدم الملموس والنتائج الإيجابية المسجلة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عرفتها المملكة وخاصة خلال العقدين الأخيرين، تبقى محدودية الوقع والتأثير الإيجابي لهذه النتائج على مختلف شرائح المجتمع وعدم بلوغ النجاعة والعدالة المجالية، واضحة أمام كل فاعل مجتمعي أو مهتم بالشأن العام.

الأمر الذي يدفع إلى التفكير الجاد لإعادة النظر في النموذج الحالي نحو نموذج تنموي جديد، باعتباره منظومة متكاملة من المرجعيات والاستراتيجيات الكبرى والسياسات العمومية، تعتمد على الدولة وفق رؤية مندمجة ومقاربة تشاركية مع مختلف القوى الحية بالمجتمع.

وذلك يهدف تجاوز نقط الضعف والعراقيل التي تعيق المسار التنموي. فالنموذج التنموي الحالي، وصفه جلالة الملك محمد السادس بأنه : "أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات، ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، انتهى المنطوق الملكي.

وانخرط نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في دينامية التفكير والمشاركة في التفاعل المجتمعي البناء والمساهمة الإيجابية في تعويد أرضية صلبة يتأسس عليها أي مشروع لنموذج تنموي جديد له من

المقومات ما تسمح بالإستجابة للطموحات والحاجيات المشروعة للمواطنين والمواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين المعنيين. واعتبارا لذلك، فإن هذه المذكرة، تستند في مرجعياتها بشكل أساسي على:

◀ مقتضيات الدستور المغربي: خاصة ما تضمنه الفصل الثامن والفصل الثالث عشر، المتعلقين على التوالي بالأدوار المنوطة بالمنظمات النقابية للأجراء في مجالي التأطير والتمثيل، وأهمية التشاور، والديمقراطية التشاركية؛

◀ الخطب الملكية السامية: خاصة تلك المشار إليها أعلاه، بمناسبة افتتاح السنتين الثانية والثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، وأيضا الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، والتي تمحورت حول وجوب إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، دون إغفال الخطب الملكية السامية التي تقرر بالأدوار التأطيرية والتمثيلية للنقابات العمالية، وأهمية مساهمتها في الحوار الاجتماعي؛

◀ الوثائق المذهبية لمؤتمرات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : وهي الوثائق التي تؤكد في عمومها على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه النقابات العمالية كشريك اجتماعي، خاصة في مجال الحوار الاجتماعي باعتباره أسمى مستويات المفاوضة الجماعية، التي تشكل جوهر الحقوق الأساسية للأجراء وأساس العمل اللائق الذي يشكل صمام الأمان للحفاظ على السلم الاجتماعي؛

◀ خلاصات جلسة الاستماع التي عقدها الاتحاد العام مع أعضاء اللجنة الملكية بتاريخ 4 يناير 2020: حيث تمحورت مختلف التفاعلات التي عبر عنها أعضاء اللجنة الملكية، حول الأدوار المنوطة بالمنظمات النقابية، في المجالين التأطيري والتمثيلي، خاصة في ظل انخفاض نسبة التنقيب، وبرز أنماط تعبير واحتجاج جديدة تتجاوز الفعل النقابي بالإضافة إلى تصور الاتحاد العام بشأن كيفية ضمان تنافسية المقاولات، وموقفه من فتح ورش تعديل مدونة الشغل؛

يشرفني أن أقدم أمام أنظاركم هذا التصور الذي يرنو إلى بسط مجموعة من الملاحظات الموضوعية والاقتراحات التي تهم مستويات مختلفة.

1- واقع الحال:

إن القيام بقراءة عميقة للنموذج التنموي الحالي، يحيل إلى وجود جملة من الإكراهات والتعقيدات، يمكن إجمال أهمها كالتالي :

- تذبذب وعدم كفاية معدل النمو الذي لا يتعدى نسبة 4.5 بالمائة، وهو المعدل الذي يبقى غير كاف لتقليص معدل البطالة المتفاقم، ذلك أنه لكي يصبح بلد ما صاعداً يجب عليه تحقيق نسبة نمو في حدود 6 أو 7 بالمائة كل سنة على امتداد 15 سنة على الأقل.
- ضعف الخدمات العمومية وخاصة في ميدان التعليم والصحة والنقل العمومي فالإلى جانب ظاهرة الهدر المدرسي والتي جاءت كنتيجة حتمية لتذبذب السياسات العمومية في ميدان التعليم كالمخطط الإستراتيجي، قانون الإطار للتربية والتكوين...، يلاحظ ارتفاع معدل وفيات الرضع والأمهات الحوامل، كما أن منظومة التغطية الصحية تبقى محدودة ودون المستوى المأمول، إذ أنها لا تحتوي سوى 18 مليون مغربية ومغربي، منهم 11 مليوناً في نظام "المساعدة الطبية- راميدي"، بالموازاة مع هذا الانخراط، لوحظ ضعف البنيات الاستشفائية الإستقبالية وقلة الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية، الأمر الذي يجعل من خدمة التطبيب بعيدة المنال على المواطن البسيط إن لم نقل انعدامها بالمجالات القروية، مما يرسخ روح الغبن والحكرة والقهر لدى فئات عريضة من الشعب، وبالتالي فقدان الثقة في المؤسسات.
- ضعف إدماج المرأة في سوق الشغل، فنسبة نشاطها تبقى في حدود 21 بالمائة فقط.
- على مستوى الحماية الاجتماعية، فإن ثلثاً من الساكنة النشيطة تبقى بدون تقاعد، وهو ما يحيلها إلى وضعية هشاشة مزمنة.
- عزلة العالم القروي سيما أمام ضعف البنيات الأساسية من طرق وكهرباء، وماء صالح للشرب وتطهير سائل، بالرغم من النتائج المهمة

الناجمة عن البرامج الوطنية من قبيل PAGER ;PNRR إلا أنها لم تبلغ هدف القضاء على العزلة بكيفية قطعية.

- تميز مناخ الأعمال بالاحتكارية والتكتل، وهو ما يعرقل الطاقات الشابة والإبداع.
- ترسخ اقتصاد الريع وانحصاره لدى فئات محدودة، مما أدى إلى تقليص إمكانيات الإستثمار وبعث شعور باللامساواة لدى المواطن والمس بذلك بقيم المواطنة الحقة لدى شرائح كبيرة من الشعب
- هشاشة منظومة الحكامة، والتي تمس مبادئ الشفافية والمساواة وتشابك المسؤولية والمسؤوليات مما يجعل مسألة تنزيل مبدأ المحاسبة من الصعوبة بمكان.
- قيام النموذج التنموي الحالي على الاستهلاك الداخلي، جعل الأسر المغربية غارقة في أداء أقساط القروض، وهو الأمر الذي أثر بكيفية مباشرة على القدرة الشرائية ومعدل القدرة على الادخار والذي يعد مؤشرا هاما لضعف الاستثمارات الداخلي ومحدودية الأمن المالي بالمجتمع ومعرقلا لكل إقلاع اقتصادي منشود.
- وضع اقتصادي مطبوع بالفتور، والانكماش طيلة السنوات العشر الأواخر، مما ينعكس سلبا على التشغيل و الناتج الداخلي الخام.
- فشل مقاربة الدولة في تحقيق رهان العدالة المجالية، من خلال اعتمادها على خيار التدبير المباشر لمجموعة من القطاعات الإستراتيجية الكبرى، ومنحها الأولوية للمشاريع الكبرى المهيكلة من أجل تحقيق بعض الأهداف في دعم البنية التحتية. فإنها فشلت في بلوغ توزيع نتائجها مجاليا بكيفية عادلة على مختلف الجهات والأقاليم، وهو ما رسخ فكرة "مغرب المركز والمغرب العميق"

ثانياً: مداخل إصلاح النموذج التنموي

سيتم بسط اقتراحات نقابة الإتحاد العام للشغالين بالمغرب وفق ثلاث مداخل أساسية؛ مدخل الإصلاح السياسي والحكمة المؤسسية والديمقراطية، مدخل الإصلاح الاقتصادي، ثم مدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي والبيئي.

1- مدخل الإصلاح السياسي والحكمة المؤسسية والديمقراطية

إننا لا نتصور نموذجاً تنموياً ناجحاً إذا لم يكن هذا النموذج مؤطراً بمرجعية وطنية، وبهوية مغربية واضحة وفق ما هو منصوص عليه في الدستور، وبالقيم الإسلامية المتمثلة أساساً في الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والانفتاح على الآخر والتفاعل معه، وإعمال الإجتهد والبعد المقاصدي في قضايا الأمة ومستجدات العصر بما لا يحل حراماً أو يحرم حلالاً.

ونعتبر في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب أن المدخل السياسي والديمقراطي شرطاً وجودياً بالنسبة للنموذج التنموي الجديد، إذ لا يمكن تصور نجاح هذا النموذج بدون إقرار إصلاحات سياسية حقيقية قادرة على إحداث الصدمة الإيجابية في نفوس المواطنين. وعلى غرار المصالح التي قامت بها بلادنا على مستوى حقوق الإنسان، ينبغي إطلاق مصالحة سياسية تقطع مع حالة الإجهاد والارتباك والهجانة التي يوجد عليها المشهد السياسي ببلادنا، ومع سنوات من الإنتهاكات التي تعرضت لها العمليات الانتخابية بالمغرب سواء بفعل تدخل الإدارة أو بفعل حيادها السلبي، وكذا بفعل استعمال المال الإنتخابي وبعض الممارسات المنافية للديمقراطية التي يلجأ إليها الفاعل السياسي. إذا كانت الوثيقة الدستورية لسنة 2011، قد أقرت الاختيار الديمقراطي كأحدى ثوابت المملكة، إلا أن الواقع يبين بوضوح كيف تم الالتفاف على هذا الاختيار من خلال تنزيل المقتضيات الدستورية بواسطة القوانين التنظيمية أو المؤسسات، والتي تمت صياغتها بهواجس مفرطة في التقليدانية عوض إعمال المقاربات التحديثية، وبالتالي افتقدت إلى جوهر وروح الديمقراطية.

إن بلادنا أصبحت تعيش أزمة سياسية على جميع المستويات، عنوانها الأبرز فقدان الثقة في السياسة وفي المؤسسات السياسية والدستورية والمنتخبة، والتراجع الواضح لمؤسسات الوساطة الاجتماعية عن القيام بأدوارها الدستورية بفعل عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، وانتقال مركز الفعل السياسي من الفضاء العام التقليدي إلى الفضاء العام الافتراضي. وأمام تصاعد الخطابات الشعبوية التي وجدت في منصات التواصل الاجتماعي قنوات ناجعة للتعبير عن مواقف سياسية أو الترويج لآراء أو أفكار شعبية تدغدغ العواطف وينساق معها الناس إلى غير ذلك من الظواهر السلبية التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا الإعلام والتواصل.

إن واقعا كهذا يسائلنا جميعا حول المستقبل السياسي لبلادنا في ظل مناخ داخلي وخارجي يفرض علينا متغيرات كثيرة تحتم إعادة صياغة العلاقات بين المؤسسات السياسية المنتخبة وبين المواطنين.

لذلك فإننا ندعو إلى القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جريئة تكون المدخل الأساسي للنموذج التنموي الجديد، وذلك عبر إبرام تعاقد سياسي كمكون أساسي للتعاقد المجتمعي. وهذا يتطلب إعادة النظر في دور الأحزاب السياسية وفي تمويلها وطرق اشتغالها، ووضع حد لآلة تبخيس العمل الحزبي والنقابي وشيطنته، وإعادة الاعتبار لدور الوساطة الاجتماعية ومراجعة جذرية للمنظومة الانتخابية بما يقوي ويعزز الثقة في المؤسسات، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإقرار حكمة سياسية بوضع الحد للتحالفات الهجينة، وفسح المجال أمام مختلف تعبيرات المجتمع للقيام بوظائفها في الترافع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونعتبر أن تثبيت الديمقراطية ببلادنا واحترام حقوق الإنسان بما فيها ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين، والقطع مع حالة التردد والإرتكاس، من الشروط الأساسية لنجاح النموذج التنموي الجديد، إذ لا نتصور نجاح هذا المشروع في ظل محاولات الإنتفاف على مخرجات العملية الانتخابية وصناعة خريطة سياسية مغايرة لتلك التي أفرزتها صناديق الإقتراع، والاستمرار في التطبيع مع بعض الممارسات المضرة بالديمقراطية ببلادنا، أو في ظل استمرار بعض مظاهر

الانتهاكات لحقوق الإنسان ومحاكمة حرية الرأي والتعبير والحق في التظاهر والتجمهر والحق في العمل النقابي. لذلك، فإن ديمقراطيتنا الناشئة في حاجة إلى حمايتها وتقويتها وتحسينها من اختراقات قوى الردة، وضمان شروط نجاحها، ووضع حد لكل الممارسات الماسة بها كيفما كان نوعها ومصدرها.

إن الديمقراطية الحقة هي صمام الأمان ليس فقط للنموذج التنموي الجديد بل للمشروع المجتمعي ككل، وهي الضامنة لاستقرار بلادنا، شرط إفراز مؤسسات قوية ونخب فاعلة قادرة على التأطير والتأثير المجتمعي، والإستماع إلى نبض الشارع والانفتاح على هواجس وتطلعات الشباب، ومواجهة مد التفاهة وثقافة الإبدال وتسطيح الوعي، وعليه فإننا نرى ضرورة:

فتح نقاش جاد حول تعديل بعض المقتضيات الدستورية في سبيل تجويد الحياة السياسية، وتأهيل المشهد الحزبي وإعطاء مكانة دستورية أكبر لمؤسسات الوساطة الديمقراطية كالنقابات وترسيخ قيم المناصفة وتكافؤ الفرص وتقوية حضور الشباب كفاعلين مجتمعيين.

تعزيز وتدعيم مبدأ فصل السلط بكيفية تسمح بتجاوز مناطق الظل الكامنة في العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين السلطات الثلاث. إعطاء دفعة قوية لتفعيل المبدأ الدستوري "ربط المسؤولية بالمحاسبة" بمنع المجلس الأعلى للحسابات سلطة تحريك الدعوى العمومية لحماية المال العام، وحتى تبقى بعيدة عن الحسابات السياسية والعراقيل القانونية التي تضعها السلطة التنفيذية.

مراجعة المنظومة القانونية للانتخابات، وفق منهجية تشاركية سواء تعلق الأمر بأسلوب الاقتراع أو سياسة الحكومة في التقطيع الانتخابي.

تقوية دور الوساطة السياسية والنقابية، في سبيل التسريع من وثيرة الإنتقال الديمقراطي.

ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، وفق مقاربة ترايبية للفعل العمومي تقوم على مبادئ الحكامة الترابية وخاصة الانتقائية والتجانس والشفافية والنجاعة والتقويم والمحاسبة.

تقوية مسار دعم الجهات خصوصا والجماعات الترابية عموما، بالرفع من نسبة المخصصات المالية المستخلصة من الضرائب المباشرة والضريبة على القيمة المضافة، حتى يتسنى لها القيام بواجباتها في إشباع الحاجيات والمتطلبات التنموية والخدماتية.

إحداث صندوق وطني خاص بالتضامن وجبر الضرر المجالي، هدفه التقليل من الهوة الواسعة للاختلالات المجالية بين مناطق المملكة، خاصة أمام محدودية موارد صندوق التضامن بين الجهات. الرفع من وثيرة المنهجية التدريجية لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة. إرساء منظومة حكمة جيدة واضحة وفعالة.

تعزيز مسار المملكة في مجال الحقوق والحريات، والعمل الجاد التشاركي لمراجعة قوانين الحريات العامة لسنة 15 نونبر 1958 وخاصة قانون الجمعيات والتجمعات العمومية حتى تتناسب مع المكتسبات الحقوقية المحققة والاجتهاد القضائي الإداري المغربي.

ترسيخ وتدعيم البعد الهوياتي للمجتمع المغربي باعتباره عامل إغناء وإثراء للمقدرات الوطنية.

تقوية روح المواطنة لدى المغاربة والثقة في المؤسسات والوسائط السياسية.

II- مدخل الإصلاح الاقتصادي:

القضاء على التكتلات الاقتصادية والاحتكارية من خلال الدفع قدما بتطوير قدرات الدولة في ضمان الشفافية والإنصاف والمنافسة الشريفة (تقوية وخلق الوكالات الوطنية للتقنين والضبط)

محاربة اقتصاد الريع والإمتيازات وخلق بيئة تضمن المنافسة الحرة والسليمة، والقضاء بالتالي على شعور "الحكرة لدى المواطن"

إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومناخ الأعمال من خلال دعم الروح
المقاولاتية، وإدماج القطاع غير المنظم، وبعث روح المبادرة
والإبتكار لدى المواطن.

تحفيز الإستثمار الوطني المنتج والناجع وتقليص الفوارق، والدفع
قدما بإعادة توجيه منظومة خلق فائض القيمة نحو الاقتصاد المنتج،
وذلك بتقوية قطاعي الخدمات والصناعة في سبيل تحقيق الإقلاع
الصناعي المنشود.

إقرار تحفيزات جبائية هامة أمام الاستثمار الوطني بالمجالات
الترابية التي تعاني من التهميش والإقصاء.

إعفاء المقاولين الشباب من التحملات الضريبية بكيفية مطلقة خلال
خمس سنوات الأولى لمبادراتهم المقاولاتية.

دعم الدولة للمقاولين الشباب بتحملها جزءا من الالتزامات المالية
ذات الطبيعة الاجتماعية (مساهمات الصندوق الوطني للضمان
الاجتماعي، والتغطية الصحية...) عن العاملين بمقاولاتهم، خاصة
بالمجالات الترابية الهشة.

إصلاح منظومة القطاع البنكي بهدف الارتقاء به إلى مصاف القطاع
المواطن.

تيسير مسطرة الحصول على القروض بالنسبة للمقاولين الذاتيين.
تنظيم ومواكبة شريحة العاملين بمنظومة الاقتصاد غير المهيكل
والتي تمتص عددا كبيرا من المعطلين....الخ.

III- مدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي والبيئي:

مأسسة الحوار الاجتماعي والعمل على إخراج ميثاق شرف تلتزم من
خلاله الحكومة بتنفيذ التزاماتها السابقة سنويا :

المراجعة الدورية لسقف الحد الأدنى للأجور بتناسب مع معدل
التضخم والقدرة الشرائية، بما يضمن الكرامة والعيش الكريم
للمواطن.

مراجعة معايير تحديد عتبة الفقر وفق مقاربة واقعية.

الدفع قدما نحو حماية حقوق العاملات والعمال في ممارسة حقوقهم النقابية دون تعسف او شطط.

العمل على إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر، مع تحسين القدرات المؤسساتية للإدارة والقطاع العام، بهدف تقديم خدمة بجودة عالية للخدمات العمومية والرفع من مستوى حكومتها، وخاصة في قطاعات الصحة والنقل والعدل.... الخ.

إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بحيث يكون محورها المتعلم نفسه، ومؤسسة على الجودة، وهادفة إلى إعداد مواطن فاعل في دينامية التقدم الإقتصادي والاجتماعي.

إطلاق عملية التعبئة الوطنية للشباب العاطل وتشغيله في إطار خدمة مدنية بكيفية حديثة وفعالة (سنة واحدة مقابل تعويضات).

إعداد خطة وطنية شجاعة للنهضة التعليمية والتكوينية، تتدرج كمقوم إضافي في منظومة التربية غير النظامية، لتعليم اللغات الحية (الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية والصينية...) والمعلومات والمهن... الخ، أمام جميع المواطنين الراغبين في تطوير ذواتهم، وذلك باستغلال المدارس العمومية ومراكز التكوين المهني والمقرات الاجتماعية بالعالم القروي، خلال الفترة المسائية، على أن تتحمل الدولة نفقات هذا التعليم والتكوين.

بعث الروح في منظومة التربية الرياضية المدرسية والجامعية من جديد، لما لها من تأثير على بناء الشخصية التلاميذ والطلبة (رجال الغد) وترسيخ قيم المواطنة الحقة لديهم.

إحداث آليات قانونية ومؤسساتية للقضاء على مشاكل الإقصاء والبطالة والفقر والهشاشة.

تقوية أواصر التماسك الاجتماعي من خلال تعميم نظام الحماية الاجتماعية على جميع المواطنين بدون استثناء.

التسريع في إخراج المنظومة المعلوماتية للسجل الاجتماعي بغية الوصول إلى نجاعة الاستهداف لنفقات الدولة على الفئات الفقيرة والهشة.

إحداث الضريبة على الثروة يكون الهدف منها ترسيخ قيم التضامن مع الفئات الفقيرة والهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

تقوية الطبقة الوسطى باعتبارها الرافعة الحقيقية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية.

مراجعة منظومة صندوق المقاصة في اتجاه إعادة توجيه الدعم والنفقات الاجتماعية العمومية للفئات الواجب استهدافها.

إيجاد الآليات القمينة بالحفاظ على الموارد الطبيعية في أفق تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

وضع رؤية استراتيجية للانتقال إلى نظام الاقتصاد الأخضر وإبراز أهميته لما له من قيمة مضافة في التنمية المندمجة والمستدامة.

الإدماج والعناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا : العلاقات المهنية وتحديات العمل النقابي

- ا- حكومة صماء

عدم مصادقة الحكومة المغربية على العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبط بالشغل

عدم فاعلية وجدوى مجموعة من من المجالس والآليات للنهوض بالعلاقات المهنية وتنظيمها (مجلس المفاوضة الجماعية، المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، اللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت، اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة).

إقصاء المركزيات النقابية من التشاور مع الحكومتين الحالية والسابقة، بخصوص السياسات العمومية المرتبطة بالشأن الاجتماعي.

تجميد الحوار الاجتماعي لأزيد من تسع سنوات.

انفراد الحكومة بقرار إصلاح التعاقد دون الرجوع الى مقررات اللجنة الوطنية لإصلاح التقاعد والتي يترأسها الوزير الأول (رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران).

وضع مشروع قانون الإضراب بالبرلمان دون استشارة واتفاق مسبق مع المركزيات النقابية.

عدم تطبيق مدونة الشغل في غالبية المؤسسات الإنتاجية.

II- تطلعاتنا من المشروع : نحو نقابة شريكة في التنمية

إن الاتحاد العام، وهو يضع أمامكم تصوره حول النموذج التنموي الجديد، يرى أنه لا بد من جعل الإنسان في صلب العملية التنموية ومحورها الأساسي، وعليه فإن النجاح يتطلب منا جميعا العمل على بلورة الإجراءات العملية التالية:

1- التأهيل البشري:

إن الاقتناع بأن الإنسان، يشكل محور العملية التنموية، سواء باعتباره فاعلا، أو باعتباره مستفيدا، هو ما يجعلنا مؤمنين في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بأولوية ورش التأهيل البشري، لمسايرة العملية التنموية، والعمل على استدامتها، ولاشك، ان عملية التأهيل البشري، تتجاوز تلك النظرة الاختزالية للتأهيل المتجسدة في الارتقاء في السلم الاجتماعي، باعتبار أن هذه الأخيرة تشكل جزءا من عملية التأهيل التي ينبغي أن تمر وجوبا عبر إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، وإعادة النظر في منظومة القيم التي تحملها المقررات الدراسية، بالتركيز على قيم المواطنة الحقة .

2- التمثيلية النقابية والمهنية:

إن الدور المنوط بالشركاء الاجتماعيين، في محيط اقتصادي واجتماعي تسوده قيم الديمقراطية، ينبغي أن يترجم من خلال عملية التمثيل المهني التي يجب أن تخضع لمعايير وشروط واضحة ومسايرة للواقع المعاش، حيث لا مجال لاستمرار العمل بتعدد معايير التمثيلية النقابية المضمنة في مدونة الشغل، في مقابل غياب أي معايير واضحة في القطاع العام، وعدم الالتزام بأي معيار فيما يتعلق بتمثيلية المنظمات المهنية للمشغلين.

إن ورش إعادة النظر في معايير التمثيلية النقابية والمهنية، يشكل احد ابرز الأوراش التي يجب أن تواكب تنزيل النموذج التنموي الجديد، من اجل ضمان المساواة بين الشريكين الاجتماعيين، في الحقوق والواجبات.

3- ورش النهوض بالمفاوضة الجماعية:

تشكل المفاوضة الجماعية، أرقى أشكال الحوار الاجتماعي وهي واحدة من بين المبادئ والحقوق الأساسية التي تشكل أساس مفهوم العمل اللائق، ولذلك عمل المشرع الدستوري على تخصيص فصل كامل لإلزام السلطات العمومية بالعمل على النهوض بها وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية باعتبارها الوجه البارز للقانون التعاقدى للشغل.

والمفاوضة الجماعية، ليست فقط ترفا نقابيا، بل هي جوهر الديمقراطية الاجتماعية باعتبار الخلاصات المترتبة عنها، والتي يمكن أن تغني عن كل تعديل قانوني فيما يتعلق بتشريعات الشغل، وضمان تنافسية المقاولات، طالما تتحقق شروط هذه المفاوضة التي تقتضي وجوبا احترام الحريات النقابية والعمل على مراقبة تطبيق القانون.

ولذلك نقترح في الاتحاد العام، وجوب فتح هذا الورش والعمل على تنزيل هذا المقتضى الدستوري الهام، من خلال اطلاق استراتيجيات وطنية مواكبة لعملية أجراة النموذج التنموي الجديد.

4- ورش الحماية الاجتماعية:

تشكل الحماية الاجتماعية، بمفهومها الذي تحدده منظمة العمل الدولية من خلال توصيتها بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية، أساسا ومنطلقا لتحقيق التنمية الاجتماعية خاصة أن المجالات التي تحددها المنظمة تشمل جميع مناحي الحياة، وتجعل التشغيل في صلب العملية التنموية باعتبار أن التشغيل هو الضامن لاستدامة خدمات هذه الحماية طالما أن مصادر تمويل صناديق الحماية الاجتماعية تدور وجودا وعدما مع خلق فرص الشغل، التي تعد احد نتائج التنمية الاقتصادية.

5- المناصفة وتكافؤ الفرص وتقوية حضور الشباب:

لم تعد المناصفة ذلك الخيار الجمالي لتأثير الخطاب السياسي بل هي الآن مضمون دستوري، وفي هذا الشأن لابد للتصور التنموي أن يسهم في إرساء مبدأ المناصفة بين الرجال و النساء و مكافحة كل أشكال التمييز بينهما عبر اعتماد مقاربة مندمجة تشاركية تحقق التناغم بين المخططات و الاستراتيجيات للنهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من الإسهام في الحياة العامة ، كما يجب أن نعزز ثقة الشباب في وطنهم وتقوية أواصر الانتماء وتيسير ولوجهم لمجتمع العدالة الاجتماعية و اقتصاد العلم والمعرفة وإشراكهم في تحمل مسؤولية بناء الوطن وحمايته باعتبارهم القوة المتحمسة و الأكثر استعدادا للتغيير مما يجعل دورهم محوريا في بناء النموذج التنموي وينطلق ذلك حتما عبر إشراكهم في كل الأوراش الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية ويقوم نجاح أي تصور تنموي على قوة اقتناعهم به.

خاتمة موجهة لتحقيق التعبئة من اجل الانخراط في مجتمع العدالة الاجتماعية واقتصاد العلم و المعرفة والقيم الوطنية:

و خلاصة القول ومن خلال المذكرة نود استجلاء ثلاث رافعات أساسية لخلق التعبئة من اجل الانخراط في مجتمع العدالة الاجتماعية واقتصاد العلم والمعرفة و القيم الوطنية:

1 - تحقيق التمازج المجتمعي على المستوى الوطني لضمان رفع منسوب الانتماء للوطن وتقوية إحساس بالمصير المشترك عبر نبذ الأحقاد الطبقية و زرع قيم التسامح و التضامن و التلاحم المجتمعي عبر كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية و عبر قوانين ملزمة للجميع دون استثناء تخلق التوزيع العادل للثروة و تحسن المعيش اليومي لعموم المواطنين و ترفع من شعورهم بالحماية في وطنهم.

2 - إرساء استراتيجيات و خطة للتنمية المجالية على الاستهداف و عبر تقوية التقائية السياسات العمومية على المستوى الجهوي.

3- إعادة الثقة في المشروع المجتمعي الوطني عبر ترسيخ الديمقراطية الحقة و المساواة و ضمان تكافؤ الفرص و تعزيز الحكامة الجيدة و دولة المؤسسات و تجسيد ربط المسؤولية بالمحاسبة و أعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

ومن منظورنا نرى أن ربح رهان التنمية المستدامة يبدأ وينتهي بالاستثمار الأمثل للإمكان البشري وجعله متشبثا بثوابت الأمة الجامعة للأمة المغربية متطلعا للاصطفاف في مراقبي الدول الصاعدة.